أنباء سورية

روسيا تنتقد اتهامات المبعوث الدولي للنظام بإفشال جولة جنيف الأخيرة

«أستانا 8» يبحث ملفات «المعتقلين وفك الحصار» وديمستورا ينضم إليه اليوم

عواصم ـ وكالات: بدأت الجولة الثامنة من محادثات أستانا بين النظام السوري والفصائل المعارضة أمس بعد اسبوع واحد من فشل المفاوضات السياسية في جنيف.

وهذه المحادثات التي تتولى رعايتها روسيا وايران، حليفتا النظام السوري، وتركيا الداعمة للمعارضة، عقدت جلسة مغلقة أمس على ان يصدر بيان ختامي اليوم، ويتوقع ان تركز على ملفات المعتقلين وفك الحصار وتثبيت مناطق خفض التصعيد.

ودعا وفد المعارضة في بيان وزع على الصحافيين موسكو الى الضغط على النظام من اجل التوصل الى تسوية سياسية للنزاع.

وجاء في بيانه «أن الجانب الروسي مطالب أكثر من أي وقت مضى بالضغط على النظام لدفعه إلى التسوية السياسية».

واضاف «أن الهدف من المشاركة هو إطلاق سراح المعتقلين، إضافة إلى تثبيت وقف إطلاق النار وخصوصا في مناطق خفض التصعيد، ورفع الحصار عن كل المدن والبلدات المحاصرة، وإيصال المساعدات إلى المحتاجين».

وبشأن جدول أعمال «أستانا 8»، قال رئيس اللجنة القانونية في وفد المعارضة السورية ياسر الفرحان لـ «الأناضول» ان «قضية المعتقلين هي النقطة الأولى في أولوياتنا، وسنبدأ من النقطة التي انتهينا عندها في أستانا 7، وهي المطالبة بالتوقيع على اتفاقية حضرنا مسودتها، لإطلاق سراح المعتقلين، وحل قضية المفقودين وموضوع جثامين الضحايا».

هذا، واعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص بسورية وعرّاب مفاوضات جنيف الأخير حول لبنان ـ والذي

شجرة الميلاد تعود الى شارع الحميدية في حمص القديمة (أ.ف.ب)

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الاتحاد الأوروبي يتهم النظام بعرقلة «جنيف8»

ستافان ديمستورا أنه سينضم الى المحادثات اليوم.

وقال عقب محادثات مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزير الدفاع سيرغي شويغو «اعتزم الذهاب إلى استانة بعد هذا الاجتماع»، لكنه أكد عدم وجود بديل لعملية جنيف التي اعترف بها المجتمع الدولي وتجري برعاية الأمم المتحدة.

من جهته، لافروف قال إن هناك من يحاولون عرقلة عملية التسوية السورية.

وأضاف مخاطبا ديمستورا «نحن ممتنون على قبولكم الدعوة لزيارة موسكو مرة أخرى لتبادل التقييمات حول حالة عملية التسوية السورية»، مؤكدا أن هناك عددا من العوامل التي يحاول بعض اللاعبين استغلالها من أجل عرقلة هذه العملية.

وما لم يسمه لافروف، تحدثت عنه بصراحة المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، واتهمت المعارضة السورية بتقويض مفاوضات جنيف، واعربت عن خيبة أمل موسكو إزاء اتهام ديمستورا النظام بإفشال المفاوضات السورية.

وقالت «نحن نأسف لأن المبعوث الأممي لم يقيم بالشكل المناسب التصريحات الاستفزازية للمعارضين، خلال جولة المشاورات السورية في أكتوبر»، مشيرة إلى أن تلك الجولة فشلت عمدا بهدف عرقلة التقدم نحو السلام، بما في ذلك تعقيد تنفيذ مبادرة عقد مؤتمر حوار الشعوب السورية الذي تسعى موسكو لعقده في سوتشي.

من جهته، دان الاتحاد الاوروبي أمس «عرقلة» النظام السوري لوصول المساعدات الانسانية الى المحتاجين في المناطق المتضررة إضافة إلى «عرقلة» محادثات السلام في جنيف.

وقالت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة والأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية فيديريكا موغيريني في بيان «ان توقف القتال في سورية لايزال بعيد المنال لذا فان الاتحاد الأوروبي يدين بشدة الانتهاكات المنتظمة والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان فضلا عن الهجمات الأخيرة واستمرار حصار الغوطة الشرقية».

«قسد» تؤكد عزمها حضور سوتشي وموسكو لم تحدد الموعد بعد

وكالات: أكد قياديون اكراد أن قوات سوريا الديموقراطية «قسد» تعتزم حضور مؤتمر الشعوب السورية التي تسعى موسكو لعقده في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود، ولم يتم تحديد موعده بعد، على ما اعلن الكرملين أمس. وهو ما يتوقع ان يثير حفيظة تركيا.

وقال سيهانوك ديبو المسؤول في حزب الاتحاد الديموقراطي الكردي السوري وهو الجناح السياسي لوحدات حماية الشعب الكردية العمود الفقري لـ «قسد»، إنه إذا جرى تجديد الدعوة لعقده في سوتشي.

«سنحضر سوتشي وكل اجتماع آخر يخص الأزمة السورية كممثلين عن إرادة شعوب روج آفا وشمال سورية» بحسب ما نقل عنه احد المواقع الكردية. وروج افا هي التسمية التي يطلقها الانفصاليون الاكراد على مناطق سيطرتهم شرق وشمال سورية. من جهته، قال بدران جيا كورد المستشار بالإدارة التي تدير مناطق الحكم الذاتي المعلنة من طرف واحد لرويترز أمس «لاتزال الدعوة موجهة لنا». وأضاف أن الأكراد «سيحضرون» إذا استمر إطار عمل المؤتمر قائما.

يسمح لروسيا باستغلال المرفأ مجاناً لـ 75 عاماً

«الدوما» الروسي يقر اتفاق توسيع القاعدة البحرية في طرطوس

موسكو ـ وكالات: صادق مجلس النواب الروسي «الدوما» أمس، على قرار توسيع القاعدة البحرية الروسية في طرطوس لتصبح قاعدة عسكرية دائمة.

وأقر الدوما الاتفاق الروسي ـ السوري الذي يقضي بتوسيع المنشآت المرفئية العسكرية الروسية في القاعدة.

وأعلن نائب وزير الدفاع الروسي نقولاي بانكوف أن الاتفاق يشمل توسيع مساحة القاعدة البحرية العسكرية الروسية الى نحو 24 هكتارا إضافيا بناءا على الاتفاقية الموقعة بين البلدين، بحسب ما نقلت عنه وكالة سبوتنيك الروسية. وكان الريس الروسي، فلاديمير بوتين، أحال الاتفاقية، يوم الأربعاء الماضي، إلى المجلس لمصادقتها. وتنص الاتفاقية على توسيع مركز الإمداد التقني للأسطول الروسي في ميناء طرطوس.

ويبقى الاتفاق نافذ المفعول لـ 49 سنة، تمدد تلقائيا لـ 25 سنة اضافيا ما لم يعترض احد الطرفين. وأكدت وثيقة الاتفاق المنشورة سابقا أنه يسمح بوجود 11 سفينة حربية روسية في مرفأ طرطوس في آن واحد بما في ذلك السفن التي تعمل بالطاقة النووية.

ويعكس الاتفاق المبرم في دمشق في 18 ديسمبر/كانون الأول الجاري لـ «قسد»، إنه إذا جرى تجديد الدعوة

الاتفاق الروسي يقر توسيع القاعدة البحرية في طرطوس

ديسمبر ويفترض ان يصادق عليه مجلس اتحاد روسيا في الاسبوع المقبل، إرادة روسيا إبقاء وجود عسكري لها في سورية على المدى الطويل رغم الاعلان مؤخرا عن انسحاب جزئي.

واعتبر احد نواب الرئيس الروسي لشؤون الدفاع نيكولاي بانكوف اثناء عرض الوثيقة على النواب قبيل التصويت ان «روسيا ستتمكن من استخدام برافق ميناء طرطوس مجانا»، وبينها نقاط رسو على الارصفة ومستودعات.

وفي السياق، توقع رئيس لجنة الدفاع في مجلس الدوما فلاديمير شامانوف أن تتم داخل أراضي القاعدة إقامة منتجعات للاستجمام والراحة للعسكريين الروس، الذين ينفذون مهمات مهنية في سورية وكذلك لأفراد عائلاتهم.

فيما أوضح رئيس لجنة الدفاع والأمن بمجلس الاتحاد الروسي فيكتور بونداريف أن توسيع قاعدة الأسطول البحري الروسي في طرطوس السورية سيمكن الطرادات النووية من دخولها، مشيرا إلى أن روسيا تعزز مواقعها في البحر الأبيض التوسط عبر توسيع هذه القاعدة.

وقال بونداريف «توسيع مركز الإعداد الفني في طرطوس إلى قاعدة بحرية عسكرية متكاملة ذو فائدة كبيرة».

أنباء لبنانية

مصادر لـ «الأنباء»: لقاء «كليمنصو» كرّس التحالف انتخابياً

الحريري وجنبلاط لإحياء التحالفات القديمة بمواجهة المرحلة

بيروت ـ عمر حبنجر

يصب احتواء أزمة مرسوم ترقية ضباط «دورة عون» في خانة عمليات الاحتواء واسعة النطاق للمشكلات القديمة أو المستجدة في طريق «التسوية السياسية» التي استعادت بعض حيويتها بعد الاستقالة الشهيرة للرئيس سعد الحريري، والذي بدأ يتحرك باتجاه بعض من انتقدوا «مرونته الزائدة» كما يقول حلفاؤه السابقون. إن مباشرة، على غرار زيارته للنائب وليد جنبلاط في منزله ببيروت مساء أول من أمس أو بواسطة موفدين قرعوا أبواب بعض الغاضبين أو المستائين في مسعى لإعادة التحالفات الى ماضيها، وعلى أساس أننا أمام مرحلة جديدة، جديدة بأداء الفريق العوني، بقيادة الوزير جبران باسيل، وجديدة بالمعطيات الدولية والإقليمية الذاهبة باتجاه تطبيق القرارات الأممية بخصوص لبنان، من القرار 1559 الى القرار 1701، وحتى إعلان بعبدا، الذي تناوله قرار مجلس الأمن الأخير حول لبنان ـ والذي بدت بصمات فرنسا ـ ماكرون فيه ظاهرة تماما.

فضلا عن دخول مجلس الأمن القومي على خط دعم سياسة «النأي بالنفس» المعرضة للتجاهل أحيانا.

النائب وليد جنبلاط الذي كان استقبل رئيس التيار الحر الوزير جبران باسيل، في لقاء عائلي هو الأول من نوعه، قبل يومين، قال في تغريدة على تويتر بعد زيارة الحريري له: «مع الشيخ سعد الحريري هناك تاريخ طويل من النضال المشترك ومن المحطات المشرقة من أجل لبنان واستقراره ونهوضه. وأضاف جنبلاط: اليوم التحدي الذي نواجهه أكبر بكثير من الماضي، وبالتالي ان التكاتف والتضامن معه ومع رؤيته الإصلاحية أكثر من ضروري من اجل تثبيت مسيرة العهد الذي اثبت صلابة وشجاعة عالية في الظروف الاستثنائية. وتحدث عن عشاء كليمنصو مع الحريري، فقال: في اللقاء الذي تخلله عشاء حضره الشيخ نادر الحريري ووائل أبوفاعور ونجله تيمور، للتاريخ اقول ان البند الاساسي الذي جرت مناقشته، بعد الظرف الاستثنائي الذي مرت به البلاد، هو الظرف المالي والاقتصادي الذي يأتي في مقدمة الأولويات، مشددا على ان وحدة التضامن الوزاري والسياسي وتوحيد الرؤية هو المطلوب. وفي معلومات لـ «الأنباء» ان هذا اللقاء كرس تفاهم الحريري وجنبلاط انتخابيا في مختلف المناطق، مع ابقاء التفاصيل الى الوقت المناسب. النقطة الاشكالية العالقة في لبنان الآن، تتمثل في المواجهة القائمة بين السلطة وبين وسائل الإعلام، على خلفية ملاحقة الإعلامي مرسيل غانم صاحب برنامج كلام الناس من المؤسسة اللبنانية للإرسال وقد اعتصم «المجتمع المدني» امام قصر العدل في بيروت احتجاجا ودعما للحريات. .

اعتصام لمنظمات المجتمع المدني أمام وزارة العدل لدعم الاعلامي مارسيل غانم ورفض سياسة تكميم الأفواه (محمود الطويل)

عاصم قانصوه لـ «الأنباء»: لا مصلحة للبنان في «النأي بالنفس»

بيروت ـ منصور شعبان

رأى الأمين القطري لـ «حزب البعث العربي الاشتراكي» في لبنان، النائب عاصم قانصوه في إعلان الحكومة موقف «النأي بالنفس» تحركا «لضبضبة الوضع ليس إلا». وقال إنه لا يرى مصلحة للبنان بهذا القرار لأن فيه «ابتعاد عن الإخوة العرب». وسأل: «ماذا يعني ذلك؟ هل يعني، مثلا، الامتناع عن تصدير الإنتاج الزراعي وقطع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مع سورية؟».

وعكس قانصوه، في حديث لـ «الأنباء»، تفاؤلا حيال الوضع الداخلي الذي «سيمر هادئا حتى الانتخابات النيابية التي ستحصل على أساس القانون الجديد». ووصف هذا القانون بالـ «قزم» و«الأسوأ» في العالم»، رغم أنه من أوائل المساهمين والداعمين للانتخابات على اساس قانون النسبية وجعل لبنان دائرة واحدة وقد قدم مشروع قانون بهذا الخصوص.

ولدى سؤاله عن الدور الإيراني في الوضع الفلسطيني المستجد، أكد قانصوه أن طهران بسطت نفوذها في في المنطقة الممتدة حتى غزة وقال «إيران دخلت بيروت وهذا ما تريده حتى يكتمل خط المقاومة من العراق الى سورية وبيروت وصولا الى غزة» على حد وصفه، مشيرا الى ان اليهود ولا مرة كانوا جزء من المجتمع العربي بعكس المسيحيين الذين كانوا يشكلون 6٪ من سكان فلسطين سنة 1948 والآن 1,5٪».

وتحدث قانصوه عن مخزونات بترولية غير مستكشفة في جنوب سورية كانت مثار صراع بين الروس والأميركان، لكن «الروس وضعوا اليد على بترول هذه المنطقة خاصة في المساحة الممتدة من جنوب دمشق حتى حوران» والعهدة على قانصوه.

حول «أزمة المرسوم»: بري تراجع خطوة إلى الوراء وينتظر من عون خطوة إلى الأمام

أبرز التطورات والمعطيات المتعلقة بـ «أزمة مرسوم دورة عون» يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

● رئيس مجلس النواب نبيه بري عبر أمام النواب خلال لقاء الأربعاء النيابي أمس الأول عن استغرابه من كون مشروع منح أقدمية سنة لضباط «دورة عون» كان قد «طرح كاقتراح قانون في مجلس النواب وسقط.

الغريب كيف أن أمرا كان بحسب معديه بحاجة إلى قانون، وفجأة صار بحاجة إلى مرسوم عادي، من دون توقيع وزير المالية». إلا أنه بحسب المصادر، طلب بري من النواب «عدم نقل أي جو سلبي عنه، لأن الموضوع يحله رئيس الجمهورية».

واعتبر النواب هذه الجملة القصيرة المفيدة بداية حل أو مخرج للمشكلة، وأن مجرد تركه الحل بيد الرئيس ميشال عون فهذا يعني أن الوساطات بدأت تفعل فعلها الإيجابي، ولو أن بري لم يعط أمام النواب أي تفاصيل إضافية.

وترى المصادر أن كلام بري يوحي «بأنه يريد تهدئة الأمور، وينتظر نتائج الوسطاء»، لاسيما المبادرة التي يقوم بها المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم.

كما أن المشاورات بين بري والرئيس سعد الحريري، التي دخل على خطها النائب وليد جنبلاط، انتهت إلى تفاهم يقضي برفض أي مواجهة، أو عدم دفع الأمور إلى مواجهة مع الرئيس عون، انطلاقا مما عبر عنه النائب جنبلاط بعد زيارة رئيس الحكومة في كليمنصو عن أن «التحدي الذي نواجهه اليوم أكبر بكثير من الماضي وأن التكاتف والتضامن معه ومع رؤيته الإصلاحية أكثر من ضروري من أجل تثبيت مسيرة العهد الذي أثبت صلابة وشجاعة عالية في الظروف الاستثنائية».

● غير أن مصادر سياسية وثيقة الصلة بأجواء قصر بعبدا اكدت أنه لا عودة عن مرسوم منح الأقدمية لضباط دورة عون، بعدما اقترن بتوقيع الرئيسين عون والحريري، مشيرة إلى أن ما يجري حاليا هو العمل على تطرية الأجواء السياسية والمحافظة على التهدئة من خلال المعالجة عبر الوسطاء، بعدما تحرك اللواء إبراهيم على خط بعبدا وعين التينة. وقالت هذه المصادر إن ما ذكره الرئيس بري أمام نواب الأربعاء في عين التينة يستحق التوقف عنده، إلا أنه لم يعرف بعد ما إذا كانت هناك خطوة لاحقة قد تتخذ على صعيد المعالجات، على ألا تمس المرسوم الذي ينتظر صدوره في الجريدة الرسمية.

● جهات سياسية شيعية واكبت عون إبان صعود حكومته العسكرية، ترى أنه يعمل بطريقة ما على إحياء الثنائية المارونية السنية من دون أن يعكر علاقته مع الشيعة الذين عانوا عقودا طويلة من هذه الثنائية التي جرى تفكيكها بعد ولادة اتفاق الطائف، وعملوا على أن تكون وزارة المال من حصتهم في الحكومة الى أن «فلتت» من أيديهم بضغوط من نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام سابقا واستفادة الحريري الأب من هذا التدخل.

وثمة من يدعو عون الى الإقلاع عن التفكير في عودة هذه الثنائية إذا ظن أنها ستخدمه في ظل استفادته من «الضربة الأخيرة» التي تعرض لها الحريري، مع توجيه النصيحة لعون بعدم «نبش قبور» أرشيف حكومته العسكرية.

وأن هذا النوع من السياسة قد يؤدي بالشيعة اليوم الى عدم التنازل عن حقيبة المال في الحكومة المقبلة بعد حصول أول انتخابات نيابية في عهد عون، وإذا أصر على مقارعة بري «العنيد» فسيتجه البلد الى أزمة كبيرة وينعكس هذا الأمر على الطائف الذي لايزال في مرحلة المشاركة ولم يصل بعد الى المواطنة، أي بمعنى أن الشيعة لن يقبلوا بعد اليوم بتغييبهم عن ثلاثي توقيع المراسيم والمشاركة في دائرة القرار واتخاذه.

● بعيدا عن القراءات القانونية والعسكرية المتناقضة بشأن ملف الأقدميات لدورة 1994، يتم التركيز من جانب مقربين من بعبدا على الأساس لناحية محاولة تكريس التوقيع الرئاسي «الثالث» على المراسيم بخلاف المراحل السابقة كافة، لافتين الى أنه «لم يكرس التوقيع الميثاقي على المراسيم إلا حين انتقلت المالية الى الفريق الشيعي، بدليل أن ما سكت عنه خلال 27 سنة فجروه الآن بوجهنا». ويتساءل هؤلاء: لماذا لم يثر الملف في عهد الوصاية السورية، وفي عهود الياس الهراوي وإميل لحود وصولا الى ميشال سليمان؟ فهل آنذاك كان يتم الاستقواء بالسوري كتعويض عن رفضهم للنظام، واليوم بغياب السوري يلجأون الى تكريس أعراف جديدة للاستقواء بها». توقيع الأقدميات على مدى عهود كاملة كان يتم بهذه الطريقة من دون توقيع وزير المالية، فما الذي استجد اليوم؟ وثمة من يوجه نصائح من بعبدا بأن يعي هذا الفريق «خطوة إظهار نفسه رافضا لتركيبة نظام ما بعد الطائف، وإذا كان من مشكلة فعلية ويريدون إعادة النظر بالطائف فليأتوا ويخبرونا وكل شيء قابل للنقاش ضمن إطار تفهم الهواجس.

لماذا السكوت عن ذلك على مدى ثلاثة عهود؟ ولماذا قبلوا هذه الممارسات مع ميشال سليمان، وقبلوها جزئيا في عهد عون ثم انتفضوا ضدها؟».

● أي صيغة للتسوية، المتعلقة بمرسوم الترقيات لم يتم التوصل إليها بعد، إنما هناك أفكار مطروحة، وتدور حول: 1ـ تجميد المرسوم، وعدم نشره في الجريدة الرسمية بطلب من الرئيس الحريري. 2ـ حل المشكلة الدستورية، المتعلقة بعدم تجاوز توقيع وزير المال. 3ـ إيجاد توازن في الترقيات، من دورات أخرى، لحفظ الميثاقية. 4ـ إيجاد صيغة تمنع تأثير المرسوم في حال نشره، سلبا على انتظام العمل في المؤسسة، من زاوية الأقدمية والخلل الوطني في المواقع والمناصب.